غرفة الرياض
Riyadh Chamber

أثر تطور الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة على تنويع القاعدة الإقتصادية

(تطلعات رؤية 2030)

إعداد
مركز البحوث والمعلومات
ابريل 2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

- مقدمة
- الفصل الأول:

مفاهيم ومصطلحات حول مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

- الفصل الثاني:

الركائز الأساسية للإقتصاد السعودي وأثرها على تنويع القاعدة الإقتصادية بالمملكة العربية السعودية

- الفصل الثالث:

الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض

- المراجع

مقدمة

يعتبـر الناتـج المحلـي الإجمالي من أهم مؤشـرات الحسـابات القومية السـنوية وأكثرها شمولاً ضمن مجموعة متكاملة من الإحصاءات التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشـهد حالة من الإنكماش أو التوسـع. أو حتى تقويم النشـاط الاقتصادي ومدى كفاءته وصولاً إلى قياس الحجم الاقتصادي الكلي.

كمـا يعكـس صـورة واسـعة للإنتـاج والإنفـاق وأنشـطة الدخـل المتعلقـة بالمتعاملين الاقتصاديين (الأسـر والقطاع الخاص والحكومة)، بما في ذلـك علاقاتهم مع اقتصادات الدول الأخرى.

وإنطلاقـا مـن هذه الأهمية، قام مركز البحوث والمعلومات بإعداد هذا المؤشـر من أجل تزويد القارئ والمختص وأصحاب الأعمال بصورة مبسـطة وموجزة للمفاهيم والمضامين الرئيسـية حول الناتج المحلي الإجمالي مع تسـليط الضوء على الآثار المتحصلة من تنويع قاعدة المملكة الإقتصادية إنعكاساً لرؤية 2030.

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الأول

مفاهيم ومصطلحات أساسية

حول مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

تعريف المؤشرات الاقتصادية:

تعـرف المؤشـرات الإقتصاديـة (Economic Indicators):" بأنها عبارة عـن جزء من البيانات الاقتصاديـة، عـادة مـا يكون على نطـاق الاقتصـاد الكلي، ويسـتخدمه المحللون لتفسـير إمكانيات الاسـتثمارات الحالية أو المسـتقبلية. وتسـاعد هذه المؤشـرات فـي الحكم على العافية الاقتصادية العامة".[1]

وهنـاك عـدة تعريفـات أخرى تختلـف ببعض الجوانـب، ولكنها تتفق بشـكل عـام على أنها "مجموعـة مـن الإحصائيـات والتقاريـر الاقتصادية التي تُسـتخدم في قيـاس أداء قطاعات الاقتصـاد المختلفـة لتقييـم الوضـع الاقتصـادي ومعرفة مـدى قوة الاقتصـاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل ".

وتصـدر عـادة المؤشـرات الاقتصاديـة بصفـة دوريـة - سـنوية أو ربع سـنوية أو شـهرية أو أسبوعية، وهناك العديد من التصنيفات الرئيسية والفرعية لمؤشرات كل دولة.

تعريف الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

الناتـج المحـلي الإجمالي من أهم مؤشـرات الاقتصاد الكلي، يطلـق علـيه اختصـارا GDP (Gross Domestic Product)وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما ، وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الناتج المحلي الإجمالي بأنه «مقياس إجمالي للإنتـاج يسـاوي مجمـوع كل القيـم الإجماليـة التـي أضافهـا كل السـكان والمؤسسـات المشاركون في الإنتاج والخدمات (بالإضافة إلى أي ضريبة، وبطرح الدعم في المنتجات غير المشمولة في قيم مُخرجَاتها)».

بمعنـى آخـر يتكون الناتـج المحلي الإجمالي من إجمالي القيمة السـوقية لجميع السـلع أو الخدمـات النهائية التي تُنتج داخل حـدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة واحدة.

وبهذا يعكس الناتج المحلي الإجمالي السلامة الاقتصادية للدولة خلال فترة قياسه.

ويعتبـر الناتـج المحلي الإجمالي المقياس النقدي للقيمة السـوقية لكل السـلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة، ويستعمل عادةً للمقارنات الدولية، ومعيارًا واسعًا للتقدم الاقتصادي.[2]

1.منصـة هارفـارد بزنـس ريفيـو العربيـة بترخيـص مـن المنصـة العالميـة Harvard Business Review، مفاهيـم إداريـة /https://hbrarabic.com

2.مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي إعداد نرمين مجدي، صندوق النقد الدولي ، 2021م. سلسلة كتيبات تعريفية

تعريف الدخل القومي الإجمالي (GNI):

الدخـل القومـي هو عبارة عـن الناتج المحلي الإجمالـي مخصومًا منه الدخـول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافًا إليه الدخول ا لأولية المتلقاة من الوحدات غير المقيمة.[3]
ويتشـابه مفهـوم الدخـل القومـي الإجمالي بمفهوم الناتـج القومي الإجمالـي إلا أنه في قياس الناتج القومي الإجمالي لا تخصم الضرائب التجارية غير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي(GDP) والناتج القومي الإجمالي (GNP):

يمكن التمييز بين مفهوم الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي في كون الأخير يشمل قيمة كل ما يتم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية من قبل مواطني الدولة بغض النظر عـن تواجدهـم داخـل النطاق الجغرافي للدولة من عدمه خلال سـنة معينـة؛ فمثلاً إذا كان هناك مصنع في الإمارات العربية المتحدة يملكه مواطنون من المملكة العربية السعودية، فإن إنتاج هذا المصنع سيتم تضمينه في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة بينما سيتم إدراجه في الناتج القومي الإجمالي للمملكة العربية السعودية.[4]
طريقة حساب الناتج القومي الإجمالي (GNP)
الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي:

وهو مؤشـر يقيس النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي في كافة القطاعات باستثناء قطاع النفـط ويعتبـر من أهـم المؤشـرات الكلية التـي تعكس حـال الاقتصاد الوطنـي وتطورات السوق على سنوات متتالية. ومدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي الرئيسية (GDP):

يتـم قيـاس الناتج المحلي الإجمالي عادة على أسـاس فصلي أو سـنوي، كما تقوم البنوك المركزيـة وغيرهـا مـن المؤسسـات المعنيـة برفـع أو خفـض توقعاتهـا للنمو اسـتناداً إلى العوامل السائدة في الاقتصاد.

ويتم قياس الناتج المحلي بثلاث طرق، هي طريقة الناتج، طريقة الدخل، وطريقة الإنفاق

3. الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة – مؤشرات وتقارير
4. مصدر سابق في هامش رقم (3)

الأنواع القياسية للناتج المحلي الإجمالي (GDP):

1. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الأسعار الجارية): بناء على أسعار السوق الحالية، دون احتساب التضخم أو الانكماش.
2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الأسعار الثابتة): على أساس الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، معدل للتضخم.

ويحسب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال المعادلة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي = (إجمالي الناتج المحلي الاسمي) / (معامل انكماش إجمالي الناتج المحلي) وتستخدم عادة السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي لإجراء التنبؤات والتوقعات الإقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

ويعنى به متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان.

الناتج المحلي الإجمالي وتطلعات رؤية المملكة 2030م

تتمحور أهداف رؤية 2030 فيما يخص مؤشر الناتج المحلي الإجمالي حول إقتصاد مُزدهر وغدٍ أفضل عن طريق تحقيق ما يلي:

1. زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي المحلي من 40% حالياً إلى 65% بحلول عام 2030م.
2. زيادة حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطي من16% حاليا إلى50%بحلول عام 2030م.

كما تستهدف رؤية المملكة 2030 رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (20%) إلى (35%)، ورفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إجمالي الناتج المحلي من (3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%)، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي لأقل من (1%) إلى (5%)، من أجل زيادة حجم الاقتصاد وإرتفاع معدلات النمو وانتقاله من المرتبة (19) إلى المراتب الـ (15) الأولى على مستوى العالم.

أهمية مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

تم تطوير هذا المؤشـر بالشـكل المتعارف عليه اليوم على يد الاقتصادي (Kuznets Simon) ، وذلـك فـي عام 1934م في تقرير قُدم للكونجرس الأمريكي أسـتهدف تقدير الإنتاج الأمريكي من كافة السلع والخدمات .[5]

ويعتبر المؤشـر مقياس نقدي للقيمة السـوقية لكل السـلع والخدمات المنتجة في فترة زمنية محددة ويساعد على قياس مستوى معيشة الفرد داخل الدولة، وبشكل آخر يعتبر الناتج المحلى مقياساً لأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الإجمالي زاد حجم الاقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد.
ويسـتخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشـر اقتصـادي يمكن إسـتخدامه للتحليلات الإقتصادية ووضع الخطط والسياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.[6]

5. مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي إعداد نرمين مجدي، صندوق النقد الدولي، 2021م. سلسلة كتيبات تعريفية، ص8
6. مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسـة وصفية، فبراير 2016م (مهند بن عبدالملك السـلمان (جامعة الملك سـعود) ، أحمد بن بكر البكر (البنك المركزي السعودي)

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الثاني

الركائز الأساسية للإقتصاد السعودي وأثرها على تنويع القاعدة الإقتصادية بالمملكة العربية السعودية

أولاً: الركائز الأساسية للإقتصاد السعودي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

يتسم الاقتصاد السعودي بتجربة متميزة من النمو حيث استطاع خلال فترة زمنية وجيزة لا تتجاوز ربع قرن من الزمان أن يحقق نمواً متوازناً.
وقد استند الاقتصاد السعودي في مسيرته على عدة ركائز أساسية، يمكن إيجازها على النحو التالي:
1. إتباع سياسة الاقتصاد الحر بإفساح المجال للقطاع الخاص سواء في شكل مؤسسات أو شركات لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية في إطار الالتزام بالأنظمة والضوابط الهادفة لسلامة هذه الممارسة مع ترك آلية السوق لتنظيم حركة هذه الأنشطة.

2. المكانة العالمية لإقتصاد المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر في مجموعة العشرين G20 التي تضم تسع عشرة دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك لما للمملكة من دور إيجابي ومؤثر في تعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية من خلال دورها الفاعل في السوق البترولية العالمية، ولكبر حجم ناتجها المحلي الإجمالي.

3. دعم وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي حيث أتاحت الدولة العديد من الحوافز والتيسيرات لتشجيع المستثمرين؛ منها الحصول على القروض والأراضي والخدمات المدعومة والإعفاءات الجمركية لمستلزمات الإنتاج والحماية الجمركية للمنتجات الوطنية وغيرها.

4. خطط التنمية ورؤية المملكة 2030 وما تضمنته من برامج وأهداف، وانتهاج أسلوب التخطيط لتنفيذ برامج التنمية وبرامج الرؤية وفقاً لأهداف محددة تمثلت بصفة أساسية في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، وتنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام كمورد للدخل، وتنمية الموارد البشرية، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على مستوى أسعار مستقر، وتعزيز فاعلية القطاع الخاص.

ومن أهم آثار تلك الركائز الأساسية للإقتصاد السعودي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في عام 2021م بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) بمعدل 3.2% ليسجل قيمة مقدراها 2614 مليار ريال سعودي (2,6 تريليون ريال) مقارنة بالعام 2020م.

كمـا يوضـح الجدول التالي رقم (1) تطـور قيم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحسـاب الأسعار الثابتة وحساب الأسعار الجارية خلال الفترة (2018م- 2021م)

القيمة بملايين الريالات

جدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي (2018م -2021م)
بالأسعار الثابتة (2010=100)، والأسعار الجارية

الناتج المحلي الإجمالي		2018م	2019م	2020م	2021م*
.1	بالأسعار الجارية	3,062,170	3,013,561	2,637,629	3,125,780
.2	بالأسعار الثابتة	2,633,148	2,641,937	2,532,622	2,614,703

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
بيانات أولية*

تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (2018م-2020م)
بالمليار ريال سعودي

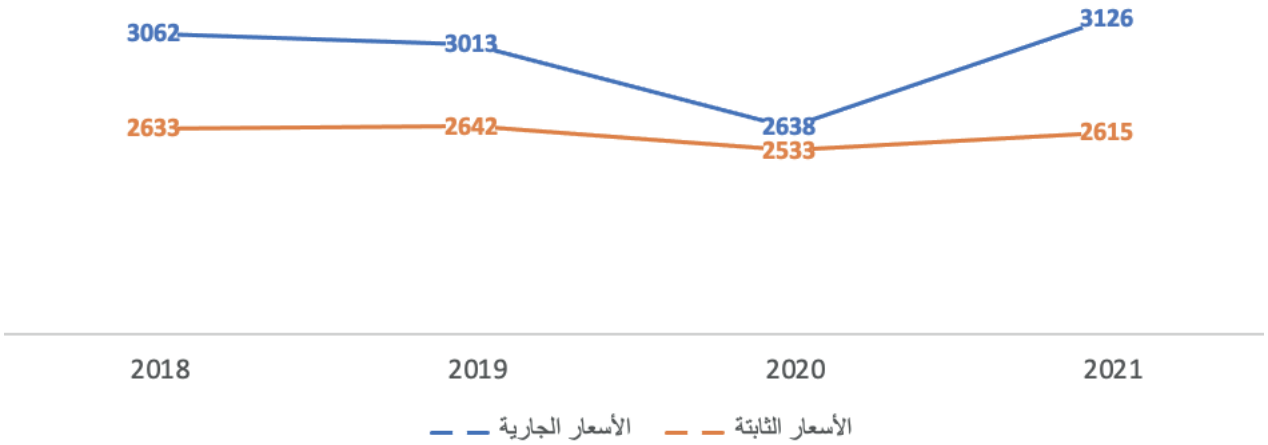

ثانياً: مقارنة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمملكة بدول مجموعة العشرين (G20)

حقق الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية المرتبة (17) بين دول مجموعة العشرين بقيمة تقريبية تقدر بـ 792مليار دولار أمريكي (2.9 تريليون ريال سعودي) في عام 2019م، ويتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2025م ليصل إلى ما يقارب الـ 895 مليار دولار أمريكي (3.3 تريليون ريال سعودي).

جدول رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي لبلدان مجموعة العشرين في عام 2019م مع توقعات عام 2025م (بالأسعار الجارية) (بمليارات الدولارات الأمريكية)

الترتيب	دول مجموعة العشرين (G20)	الناتج المحلي الإجمالي المسجل لعام 2019م	الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2025م
1	الولايات المتحدة الأمريكية	21433.23	25783.44
2	الصين	14401.73	23029.81
3	اليابان	5079.92	6014.28
4	المانيا	3861.55	5040.94
5	الهند	2868.93	3958.81
6	فرنسا	2715.82	3411.71
7	المملكة المتحدة	2830.76	3356.79
8	إيطاليا	2001.47	2387.83
9	كندا	1736.43	2193.41
10	كوريا الجنوبية	1646.74	2030.18
11	روسيا	1702.5	1894.16
12	البرازيل	1839.08	1891.43
13	أستراليا	1387.09	1755.09
14	إندونيسيا	1120.14	1533.41
15	المكسيك	1258.21	1305.73
16	تركيا	760.94	970.51
17	المملكة العربية السعودية	792.97	895.18
18	الأرجنتين	444.46	482.07
19	جنوب أفريقيا	351.35	406.79

المصدر: Statista. (ستاتيستا هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين)
ملاحظة رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد الأوربي مجتمعة لم يتم إدراجه من قبل المصدر في بيانات الجدول لإجتناب الإزدواجية والتداخل في المعلومات مع فرنسا وإيطاليا.
ملاحظة رقم (2): تمت مطابقة رقم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لعام 2019م مع بيانات الهيئة العامة للإحصاء في المملكة ولوحظ دقة الأرقام بنسبة 80% حيث يوجد فارق بسيط يقدر ب 3 مليار ريال.

ثالثاً: النمو الاقتصادي المتوقع للناتج المحلي الإجمالي بالمملكة مقارنة بدول مجموعة العشرين (G20) لعام 2022م

يوضح الجدول رقم (3) توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لمعدلات نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2022م لمجموعة دول العشرين مقارنة بالتوقعات الاقتصادية لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم وإجمالي مجموعة دول العشرين، حيث توقعت نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال عام 2022م بمعدل 3.9% مقارنة بانخفاض في عام 2020م بمعدل 4%، في حين توقعت المنظمة نمو الناتج المحلي لمجموعة دول العشرين خلال عام 2022م بمعدل 4.1% مقارنة بانخفاض في عام 2020م يقدر بـ 3.2%.[7]

ووفق تقارير صندوق النقد الدولي؛ يواصل الاقتصاد السعودي التعافي على نحو جيد بعد جائحة كورونا (كوفيد-19) في عام 2020م. ومن المتوقع استمرار التعافي غير النفطي الذي بدأ في النصف الثاني من عام 2020م، حيث يُتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي 3.6% لسنة 2022م كاملة، كما توقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم إلى 2.2% بحلول عام 2022م.[8]

جدول رقم (3)

توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة العشرين مقارنة بدول العالم (2020م-2022م)

	2020	2022		2020	2022
World	-3.4	4.0	G20	-3.2	4.1
Australia	-2.5	3.1	Argentina	-10.5	2.1
Canada	-5.4	4.0	Brazil	-4.4	2.7
Euro area	-6.8	3.8	China	2.3	4.9
Germany	-5.3	3.7	India*	-7.4	5.4
France	-8.2	3.8	Indonesia	-2.1	5.4
Italy	-8.9	4.0	Mexico	-8.5	3.0
Spain	-11.0	4.8	Russia	-3.6	2.6
Japan	-4.8	1.8	Saudi Arabia	-4.0	3.9
Korea	-1.0	3.1	South Africa	-7.2	2.0
United Kingdom	-9.9	4.7	Turkey	1.8	3.0
United States	-3.5	4.0			

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

%, year-on-year, colours indicate the direction of revisions since the December 2020 Economic Outlook

7.غرفة الرياض، دراسة المكانة الإقتصادية العالمية للمملكة العربية السعودية وعاصمتها الرياض في ظل تطلعات رؤية 2030م ، 2021م صـ 15

8.صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 21/210 لمشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 يوليو 2021م

رابعاً: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي

يوضح الجدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (بالأسعار الجارية)، حيث تصدرت المملكة دول المجلس في حجم ناتجها المحلي بقيمة تقدر ب 700 مليار دولار أمريكي (2.6 تريليون ريال) لعام 2020م، تلتها الإمارات بقيمة تقدر ب 359 مليار أمريكي، ثم قطر بقيمة تقدر ب 144 مليار دولار أمريكي.

وبهذا تكون المملكة العربية السعودية قد إستحوذت على 49% من إجمالي قيم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2020م

جدول رقم (4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في دول مجلس التعاون الخليجي
(مليون دولار أمريكي)

الدولة		2020
الإمارات	UAE	358,869
البحرين	Bahrain	34,729
السعودية	KSA	700,118
عمان	Oman	73,971
قطر	Qatar	144,411
الكويت	Kwait	105,941
مجلس التعاون الخليجي	GCC	1,418,039

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية -2020م (تقارير إحصائية)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
في دول مجلس التعاون الخليجي 2020م

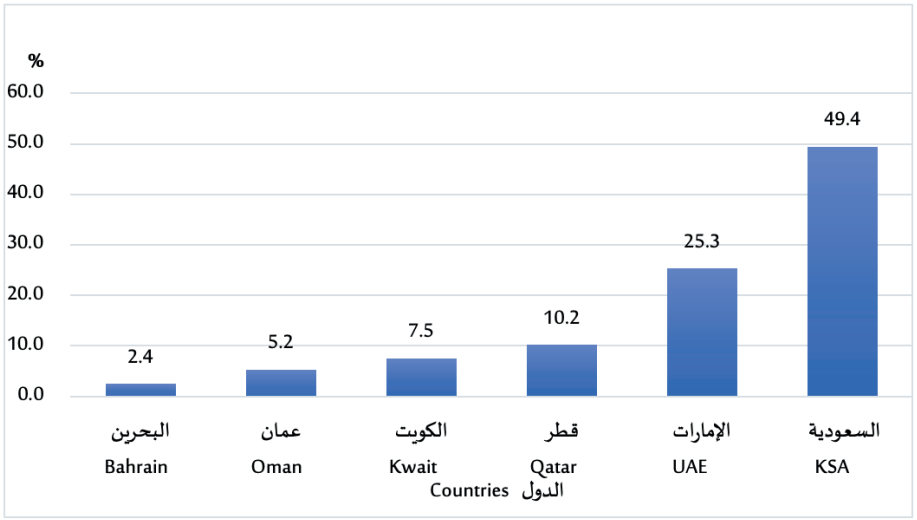

خامساً: نمو المساهمة النسبية للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتدعيم تنويع القاعدة الإقتصادية بالمملكة

ظهر مؤخرا بشكل جلي تأثير ركائز ومتانة الاقتصاد السعودي على جهود التنويع الاقتصادي في ظل تحقيق المملكة العربية السعودية لمستهدفات رؤيتها لعام 2030، حيث زادت نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي لعام 2021م لتصل إلى 43% ، في حين استمرت مساهمة القطاع النفطي ولكن بمعدلات أقل من عام 2019م، وذلك على الرغم من التحديات الهائلة التي واجهت إقتصادات العالم بلا إستثناء.
كما يظهر الجدول رقم (5) أهم النتائج فيما يتعلق بمساهمة القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي خلال عام 2021م مقارنة بالأعوام السابقة، حيث يمكن إيجازها على النحو التالي:
1. بلغت المساهمة النسبية للقطاع غير النفطي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) ما يقارب 41% خلال عام 2020م، بعد ما كانت في عام 2019م 41.5%، ثم عاودت الإرتفاع مرة أخرى في عام 2021م لتصل إلى 43%. بفارق مساهمة أكبر من عام 2019م (ما قبل الجائحة).

2. إرتفع معدل نمو القطاع غير النفطي في الاقتصاد السعودي خلال عام 2021م بمعدل 6.1% مقارنة بالعام الذي قبله 2020م.

3. شهد القطاع غير النفطي بالمملكة نموًا إيجابيًا على أساس ربع سنوي خلال عام 2021م منذ بداية الجائحة (كوفيد-19)، حيث سجل نموًا بنسبة 5.1% في الربع الرابع من عام2021م مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م، وهو ما ساعد على تعويض التراجع الحاد في الأنشطة النفطية خلال فترة الجائحة (كوفيد-19) في عام 2020م.

4.ساهم في تنويع الاقتصاد السعودي غير النفطي مجموعة من الأنشطة والقطاعات الرئيسية، أبرزها قطاع التجارة، وقطاع الصناعة، وقطاع النقل، وقطاع التعدين والتحجير، وقطاع المال والتأمين، وقطاع المقاولين (خدمات التشييد والبناء) والخدمات الحكومية الأخرى.

غرفة الرياض، دراسة المكانة الإقتصادية العالمية للمملكة العربية السعودية وعاصمتها الرياض في ظل تطلعات رؤية 2030م ، 2021م صـ 15
صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 21/210 لمشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 يوليو 2021م

جدول رقم (5) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية بالأسعار الثابتة (100=2010)

القطاع التنظيمي	م2019	م2020	م2021*
1- الأنشطة النفطية	1,085,091	1,012,664	1,014,615
2- الأنشطة غير النفطية	1,095,985	1,058,266	1,122,615
3- الأنشطة الحكومية	373,803	374,412	380,106
الناتج المحلي الإجمالي ما عدا صافي الضرائب على المنتجات		2,445,342	2,517,336
4- صافي الضرائب على المنتجات	87,059	87,280	97,367
إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2,641,937	2,532,622	2,614,703

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
*بيانات أولية

الشكل البياني رقم (3)
مساهمة الناتج المحلي غير النفطي (الوزن النسبي) بالمملكة (حسب الأسعار الثابتة)

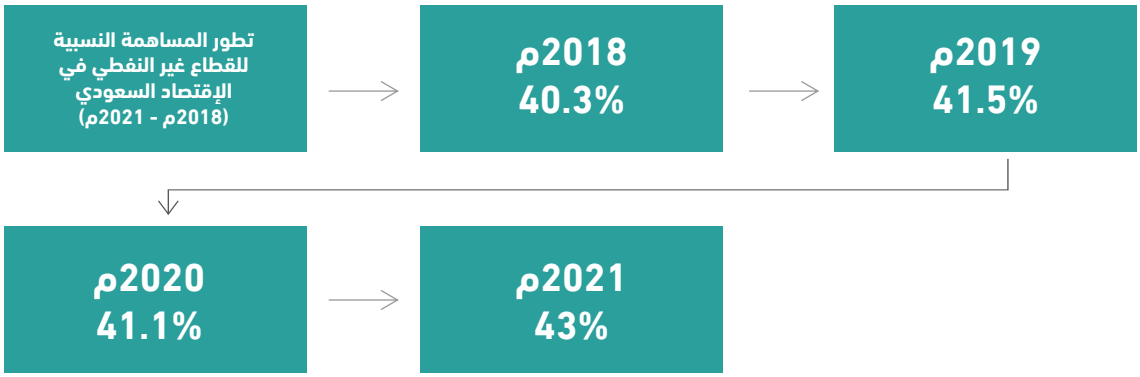

فائدة: يلاحظ أن عام 2021م سجل أكبر معدل مساهمة ونمو للقطاع غير النفطي بالمملكة بمعدل 43% مقارنة بالفترة الزمنية (2018م-2021م) ونسبة نمو 6.2% عن العام الذي قبله 2020م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
بيانات أولية*

سادساً: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية) في عام 2021م على أساس ربع سنوي.

وفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) للمملكة العربية السعودية نموًا إيجابيًا بنسبة قدرها 3.2% في عام 2021م مقارنةً بالعام الذي قبله 2020م، ويرجع هذا النمو الإيجابي إلى الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.2% وبشكل غير مسبوق منذ عام 2018م وسرعة تعافي الاقتصاد بعد جائحة كورونا (كوفيد -19)
بالإضافة إلى الارتفاع الطفيف الذي حققته الأنشطة النفطية بمقدار 0.2%، كما حققت أنشطة الخدمات الحكومية ارتفاعاً قدره 1.5%.

جدول رقم (6)
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)
حسب الأنشطة الرئيسة (على أساس ربع سنوي) (%)

الفترة	2020				2020	2021				2021
	Q1	Q2	Q3	Q4		Q1	Q2	Q3	Q4	
الأنشطة النفطية	-4.6	-5.3	-8.2	-8.6	-6.7	-11.7	-7.0	9.3	10.9	0.2
الأنشطة غير النفطية	1.4	-10.6	-3.0	-0.7	-3.2	4.3	9.0	6.3	5.1	6.2
أنشطة الخدمات الحكومية	1.3	-1.6	1.6	-0.6	0.2	0.3	0.7	2.7	2.4	1.5
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-1.1	-7.2	-4.5	-3.8	-4.1	-2.6	1.9	7.0	6.7	3.2

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة ـ تقارير الحسابات القومية
Q: الربع من العام

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) حسب الأنشطة الرئيسة (على أساس سنوي)

الشكل البياني رقم (4)
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بالإقتصاد السعودي (2016م- 2021م)

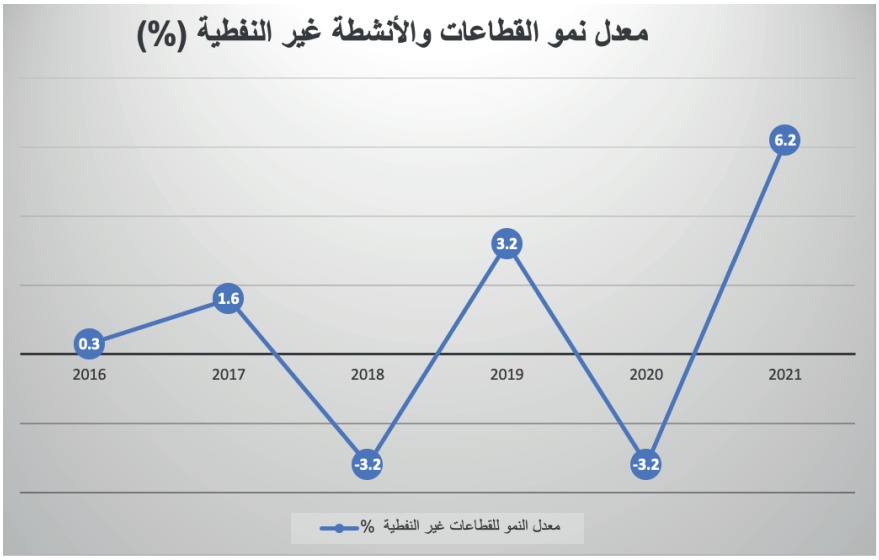

فائدة

الإتجاه التصاعدي لمعدلات نمو القطاعات والأنشطة غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونمو القطاع الخاص؛ يعد نتيجة لإرساء مستهدفات رؤية المملكة 2030، وأيضاً تدل دلالة واضحة على قوة ومتانة الاقتصاد السعودي وسرعة تعافيه للسير قدما في تحقيق التطلعات والنمو المستدام لاسيما بعد عام جائحة كورونا (كوفيد-19).

خلاصة أبرز مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2021م

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2021م

سجل الربع الثالث من عام 2021م أكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 7% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م

2,6 تريليون ريال
بمعدل نمو 6.2%
مقارنة بالعام 2020م

الناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية

سجل الربع الثاني من عام 2021م أكبر معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية بمعدل 9% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020م

1,1 تريليون ريال
بمعدل نمو 3.2%
مقارنة بالعام 2020م

سابعاً: تطور ناتج القطاع الخاص ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

يعـد نمـو القطاع الخاص أحد أبرز أولويـات أهداف وبرامج رؤية المملكـة لعام 2030م ، حيث تستهدف رفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بحلول عام 2030م ، ما يعني إعتباره المحرك الرئيسي للإقتصاد السعودي في الفترة المقبلة ، وتنويع الدخل القومي بما يعزز الشـراكة بين القطاعين الحكومي والخاص لدعم الإزدهار والنمو المسـتدام ، ومثال تلك الشـراكة برنامج " شـريك" و " برنامج التخصيص " ضمن برامج رؤية المملكة الهادفة إلى تحفيـز المشـاريع الاقتصاديـة الجديـدة للقطـاع الخـاص وتنويـع مهـارات القـوى العاملـة السـعودية وتمكينـه مـن تحقيق أهـداف النمـو الاقتصادي ونمـو الناتج المحلـي الحقيقي للأنشطة غير النفطية .

وقد ارتفعت نسـبة مسـاهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي السعودي بالأسعار الثابتة إلى 43% خلال عام 2021م، مقابل 41.8% من العام 2020م، على الرغم من الظروف الإقتصاديـة القاسـية التـي واجهت العالـم أجمع في عام 2020م، وتعد المشـاركة النسـبية للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2021م؛ أكبر معدل مساهمة منذ عام 2015م، ومنذإطلاق برامج رؤية المملكة 2030.

جدول رقم (7)
تطور مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة (2015م-2021م)

الأعوام / القطاع التنظيمي	بملايين الريالات السعودية						
	2015م	2016م	2017م	2018م	2019م	2020م	2021م*
القطاع الخاص (الأنشطة غير النفطية)	999,488	1,000,227	1,015,210	1,034,635	1,073,744	1,058,266	1,122,615
الوزن النسبي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي (%)	39.3%	38.7%	39.5%	39.3%	40.7%	41.8%	43%
	2,545,236	2,587,758	2,568,569	2,631,091	2,639,811	2,532,622	2,614,703

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء – تقارير الحسابات القومية للمملكة
*بيانات أولية

الشكل البياني رقم (5)
الوزن النسبي لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2015م- 2021م)

ثامناً: دور القطاع الخاص في الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

وفقاً لنظام الحسابات القومية، يتكون الإنفاق الاقتصادي من أربعة أجزاء أساسية هي:

1.الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي
2.الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص
3.تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (والذي يشمل التغيّر في المخزون).
4.صافي الميزان التجاري (الصادرات ناقصاً المستوردات).

وبهذا، يتشـكّل لدينا الناتـج المحلي الإجمالي للاقتصاد، كما يظهره الجدول التالي للسـنوات 2018-2021م (بالأسعار الثابتة)، حيث يتبيّن التالي: -

- بلغ حجم الإنفاق الكلّي (العام والخاص) 1,541 مليار ريال للعام 2021م، حيث يشكل ما نسبته 59% من حجم الاقتصاد الكلّي.
- بلـغ حجم الإسـتثمار[9] في الاقتصاد السـعودي ما يقـارب الـ 614مليار ريـال للعام 2021م، وما يعادل 23.5% من مجمل الإقتصاد.
- بلـغ صافـي ميزان التجارة في عـام 2021م ما يقارب الـ 460 مليار ريـال بما يعادل 17.5% من حجم الاقتصاد السعودي.

9. حجم الإستثمار = إجمالي تكوين رأس المال الثابت زائداً التغير في المخزون

الجدول رقم (8) مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) للسنوات 2018-2021م (ملايين الريالات السعودية)

	2018**	2019**	2020	2021*
1- إجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي	1,470,502	1,492,869	1,455,865	1,540,844
أ) الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	564,417	546,329	568,715	567,634
ب) الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	906,085	946,540	887,150	973,211
2- إجمالي تكوين رأس المال الثابت (أ + ب)	612,318	616,362	544,248	599,388
أ) خاص	441,879	465,377	409,159	518,524
ب) عام	170,438	150,985	135,089	80,864
3- الطلب المحلي النهائي	2,082,820	2,109,231	2,000,113	2,140,233
4- التغير في المخزون	-9,117	100,691	73,594	14,405
5- صافي الميزان التجاري للبضائع والخدمات (أ- ب)	559,446	432,016	458,916	460,066
أ) صادرات السلع والخدمات	1,241,823	1,179,771	1,058,967	1,080,138
ب) واردات السلع والخدمات	682,377	747,755	600,051	620,072
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2,633,148	2,641,937	2,532,622	2,614,703

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2021م، وما تم إحتسابه
**** تم تحديث البيانات وفقا للبيانات المحدثة من السجلات الإدارية لدى الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة**
***بيانات أولية**

ويوضح الشكل رقم (6) حصة القطاع الخاص من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 2018-2021م (مليار ريال سعودي)

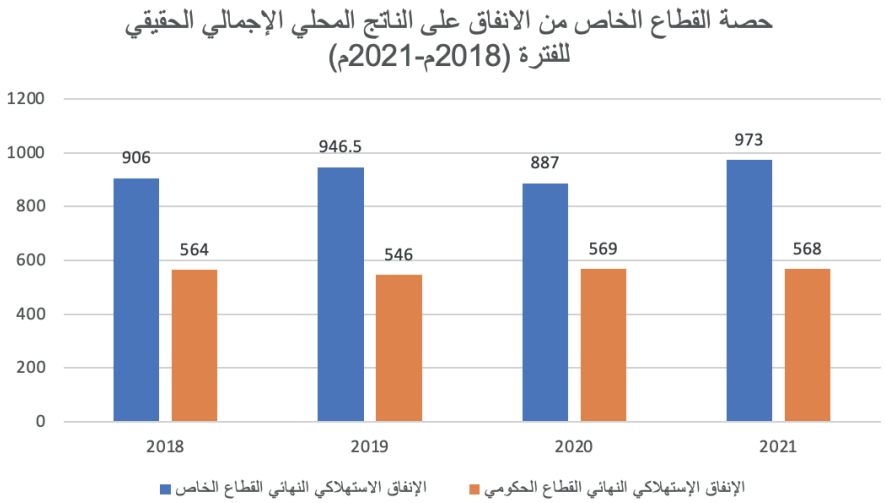

تاسعاً: أهم القطاعات الإقتصادية بالمملكة ودورها في تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

أهم نتائج عام 2019م

حققت أنشطة الزيت الخام والغاز الطبيعي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث بلغت 37.6% تلتها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14.1% ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة بلغت 8.9%.

أهم نتائج عام 2020م

حققت أنشطة الزيت الخام والغاز الطبيعي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث بلغت 37.3% تلتها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14.8% ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة بلغت 8.7%.

أهم نتائج عام 2021م

حققت أنشطة الزيت الخام والغاز الطبيعي أعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت 35.3% تلتها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14.5% ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة مساهمة بلغت 9.2%

وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في عام 2021م، إلا أنه يلاحظ إنخفاض معدل هذه المساهمة مقارنة بالخمس سنوات الماضية، في مقابل ارتفاع مساهمة الأنشطة غير النفطية

ويُعزى ارتفاع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نمو جميع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية خلال عام 2021م مقارنة بنفس الفترة المماثلة من العام 2020م وسرعة تعافيها، حيث حققت الصناعات التحويلية (القطاع الصناعي) أعلى معدلات للنمو مسجلة ارتفاعا بنحو 9.5%، تليها أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة8.7% ، ثم أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية مثل (الصحة، والتعليم، والترفيه) بنسبة 7.7% ، ثم أنشطة التعدين والتحجير بنسبة 6.1% ، ثم أنشطة خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 5.8%.

جدول رقم (9) تطور مساهمة القطاعات الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة (بالأسعار الثابتة)

القطاعات الاقتصادية	القيمة بملايين الريالات السعودية			
الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية	2028	2019**	2020	2021*
الزراعة ـ الغابات ـ والأسماك	60,501	61,202	60,187	61,780
التعدين والتحجير	1,039,086	1,004,884	944,636	934,167
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,028,907	994,220	933,885	922,754
ب) نشاطات تعدينية وتحجيريه أخرى	10,178	10,664	10,751	11,413
الصناعات التحويلية	300,421	299,971	273,074	304,663
أ) تكرير الزيت	93,410	90,871	78,779	91,861
ب) الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت	207,011	209,100	194,294	212,801
الكهرباء، الغاز والماء	30,836	30,391	29,151	29,817
التشييد والبناء	107,533	110,399	112,529	113,944
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	222,793	236,365	220,183	239,319
النقل والتخزين والاتصالات	149,303	156,870	146,910	152,439
خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	247,020	255,716	263,954	279,269
أ) الأنشطة العقارية	136,789	140,963	142,216	150,186
ب) خدمات المال والتأمين وخدمات الأعمال	110,231	114,753	121,737	129,083
خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	48,262	47,243	43,752	47,117
الخدمات المصرفية المحتسبة	21,232	21,966	23,444	25,285
المجموع الفرعي للأنشطة النفطية وغير النفطية	2,184,523	2,181,076	2,070,930	2,137,230
الخدمات الحكومية	368,222	373,803	374,412	380,106
صافي الضرائب على المنتجات	80,403	87,059	87,280	97,367
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	2,633,148	2,641,937	2,532,622	2,614,703

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء - تقارير ومؤشرات –وما تمّ احتسابه.
*بيانات أولية
** تم تحديث البيانات وفقا للبيانات المحدثة من السجلات الإدارية لدى الهيئة العامة للإحصاء

ترتيب الأهمية النسـبية لأبرز القطاعـات الإقتصادية غير النفطية (القطاع الخاص) وفق حصة مساهمتها (%) في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمملكة (GDP) لعام 2021م

1.تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (القطاع التجاري) (9.2%) وبمعدل نمو (8.7%).
2.الصناعات التحويلية (القطاع الصناعي) (8.1%) وبمعدل نمو (9.5%).
3.النقـل والتخزيـن والإتصـالات (قطـاع النقـل واللوجسـتيات وقطـاع الاتصـالات) (5.8%) وبمعدل نمو (3.8%).
4.الأنشطة العقارية (القطاع العقاري) (5.7%) وبمعدل نمو (5.6%).
5.خدمـات المـال والتأميـن وخدمـات الأعمـال (قطـاع المـال والأعمـال والتأميـن (قطـاع الخدمات)) (4.9%) وبمعدل نمو (6%).
6.التشييد والبناء (قطاع المقاولات) (4.4%) وبمعدل نمو (1.3%).
7.الزراعة ـ الغابات ـ والأسماك (القطاع الزراعي) (2.4%) وبمعدل نمو (2.6%).
8.خدمات جماعية وإجتماعية وشخصية[10](القطاع الاجتماعي) (1.8%) وبمعدل نمو (7.7%).
9.الكهرباء والغاز والمياه (قطاع الكهرباء والمياه) (1.1%) وبمعدل نمو (2.3%).
10.خدمات مصرفية (قطاع البنوك والمصارف) (1%) وبمعدل نمو (7.8%).
11.نشـاطات تعدينيـة وتحجيريـه أخـرى (قطـاع التعديـن والمعـادن) (0.4%) وبمعـدل نمـو (6.1%).

حقق القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية ما عدا تكرير الزيت) أعلى معدل نمو بين الأنشطة والقطاعات غير النفطية خلال عام 2021م بمعدل 13.4%.

10 يقصد بها الخدمات المنزلية المقدمة للعائلات فيما بينها، وأنشـطة التعليم، وأنشـطة الصحة، وأنشـطة العمل الاجتماعي، وأنشـطة الرعاية، وأنشـطة الرياضة والتسـلية والترفيه والفنون والثقافة وأنشطة دور الإيواء ...الخ.

الشكل البياني رقم (7)

أهم الأنشـطة الإقتصادية في القطاع الخاص بالمملكة وفق مسـاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (عام 2021م)

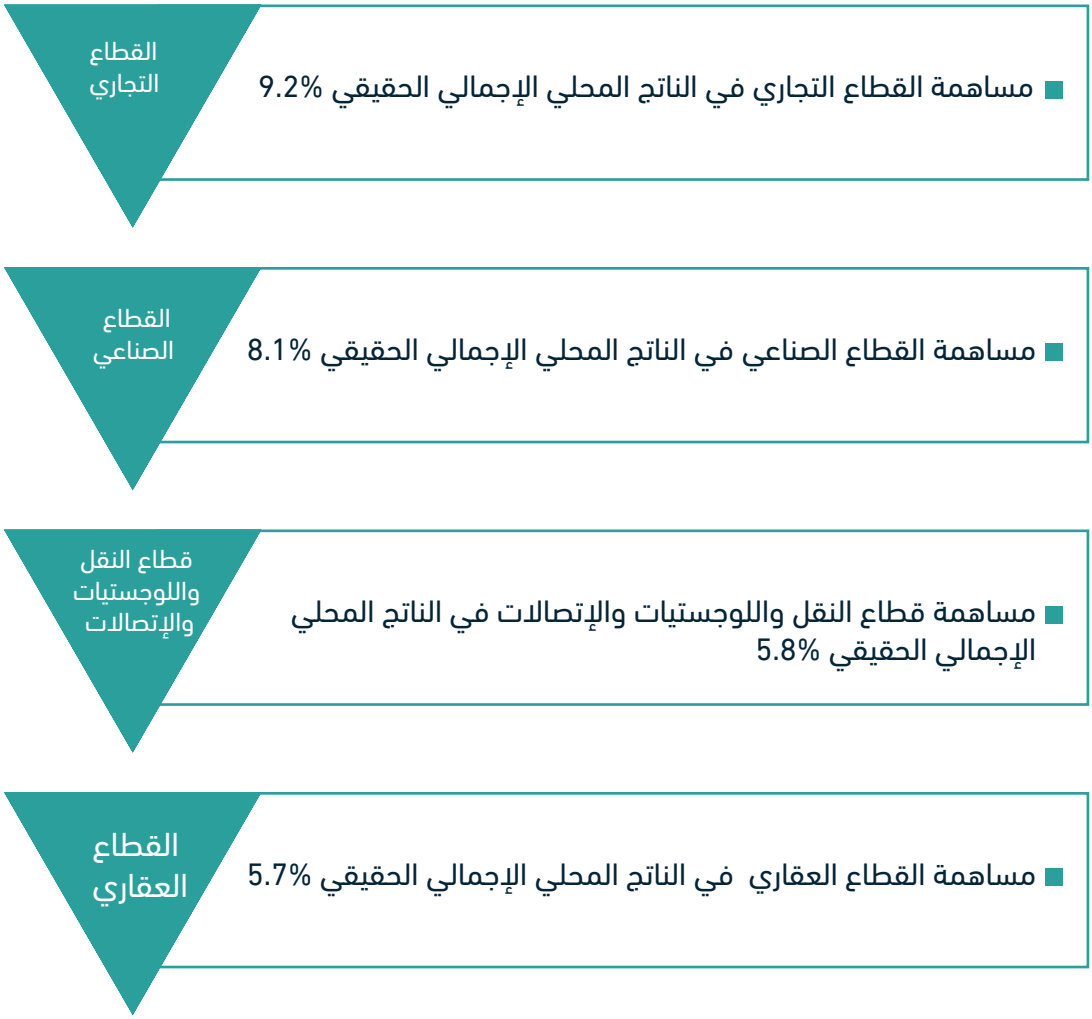

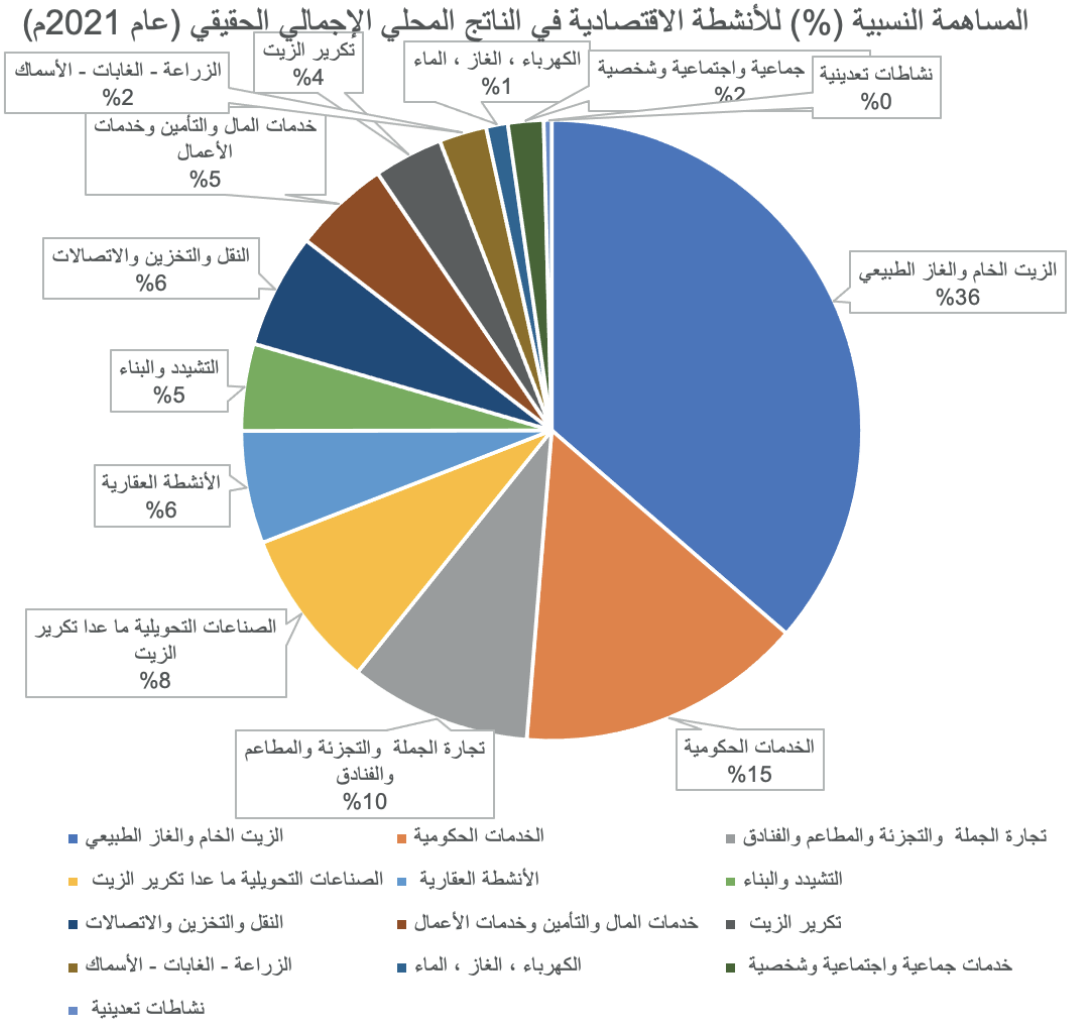

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء - تقارير ومؤشرات – عام 2021م.

عاشراً: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة

وهـو مؤشـر اقتصادي يقيـس درجة التنمية الاقتصادية في بلد ما وأثرها الاجتماعي، حيـث سـجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (خمس سنوات) (2015م- 2020م) أعلى قيمة في عام 2018م ليبلغ ما يقارب 91,644 ريال سعودي، وإنخفض في عام 2020م ليصل إلى 75,331 ريـال سـعودي وبمـا يعـادل 20,088 دولار أمريكـي، وقـد يُعزى هـذا التفاوت النسـبي للإصلاحات الإقتصادية والمتغيرات والتطورات في عام 2020م وأزمة جائحة كورونا (كوفيد-19).

كمـا تشـير البيانـات التقديريـة من الهيئـة العامة للإحصـاء بالمملكة إلـى أن نصيب الفرد مـن الناتج المحلي الإجمالي يتجه إتجاه صعودي نحو التحسن والإرتفاع في القيمة حيث قُدرت تلك القيمة في الربع الثالث من عام 2021م ما يقارب 22,883 ريال سعودي بارتفاع نسبته 19.8% عن الربع المماثل من عام 2020م، و11% عن الربع الثاني من عام 2021م.

وتشـير توقعـات الشـركة الألمانيـة Statista)) التقديريـة إلـى أن نصيـب الفـرد من الناتـج المحلي الإجمالي بالمملكة في عام 2025م سوف يصل لقيمة تقدر بـ 25093.98 دولار أمريكي.

جدول رقم (10) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة (بالأسعار الجارية)

	2015	2016	2017	2018	2019*	2020
عدد السكان (نسمة)	31,062,069	31,787,580	32,612,846	33,413,660	34,218,169	**35,013,414
سعر الصرف للدولار	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75	3.75
الناتـج المحلـي الإجمالـي بالأسـعار الجاريـة (القيمة بالمليون ريال سعودي)	2,453,512	2,418,508	2,582,198	3,062,170***	3,013,561***	2,637,629
نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي بالأسـعار الجارية بالريال السعودي	78,987	76,083	79,177	91,644	88,069	75,331
نصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي بالأسـعار الجارية (دولار)	21,063	20,289	21,114	24,438	23,485	20,088

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة.
*بيانات أولية
**تقديرات أولية في منتصف العام 2020م
*** تم تحديث البيانات وفقا للبيانات المحدثة من السجلات الإدارية لدى الهيئة العامة للإحصاء

الشكل البياني رقم (8) ورقم (9)

تطور نصيب الفرد بالمملكة من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسـعار الجارية) خلال الفترة (2015م -2020م) (بالدولار الأمريكي)

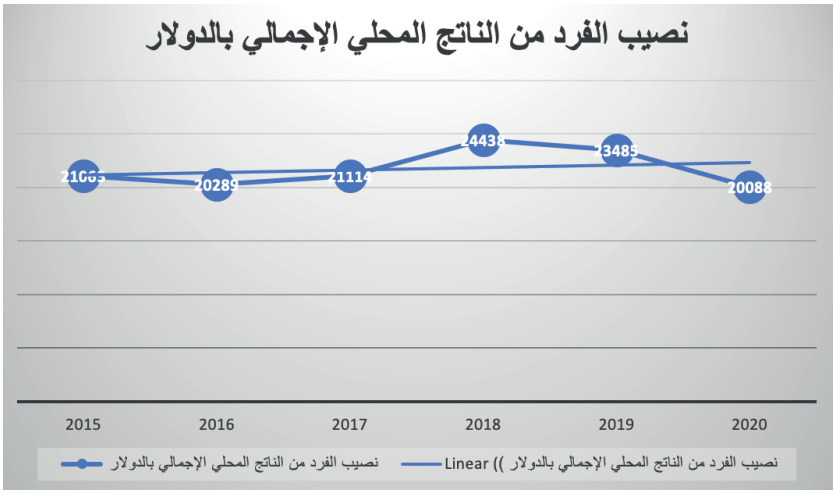

توقعـات أولية لنصيب الفرد مـن الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السـعودية (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (2021م-2025م) (بالدولار الأمريكي)

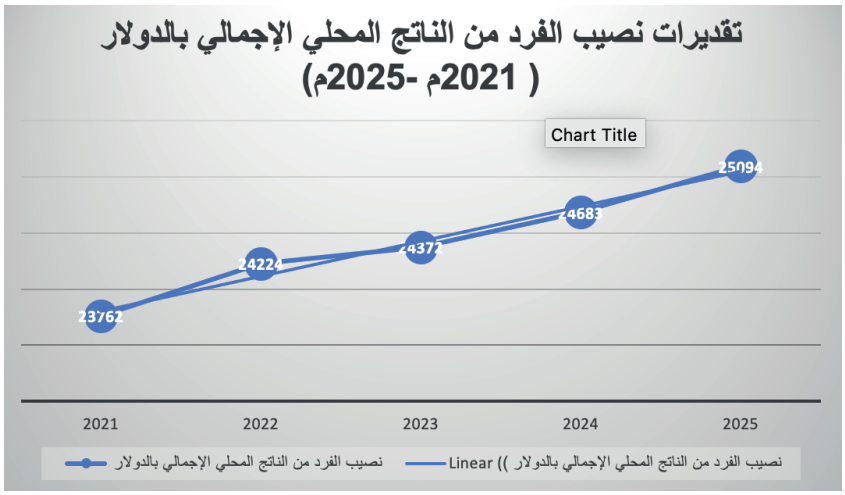

المصدر: Statista. (ستاتيستا هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين)
https://www.statista.com

غرفة الرياض
Riyadh Chamber

الفصل الثالث

الناتج المحلي الإجمالي

لمدينة الرياض

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض

تشـير تقاريـر المرصد الحضري للهيئـة الملكية لمدينة الرياض إلى تطـور ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض، حيث قُدر في عام 2019م بقيمة (102,211 ريال) بعد ما سجل قيمة (89,145 ريال) في عام 2016م

والجديـر بالذكـر أن الناتـج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض تم تقديـره في عام 2019م بقيمة 711.4 مليار ريال (بالأسـعار الجارية) وبحصة نسـبية 24% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمملكـة، أي مـا يقـارب ثلـث الناتج المحلـي الإجمالـي للمملكة، الأمـر الذي يعكـس الثقل الاقتصادي لمدينة الرياض والمزايا التنافسية للمنطقة.

والجديـر بالذكـر أن رؤيـة المملكة 2030 تهدف إلـى تنويع الناتج المحلـي الإجمالي للمملكة والذي ينعكس بشـكل مباشـر على إقتصاديات المدن وتأسـيس مناطق خاصة حسـب المزايا التنافسية لمنطقة الرياض لتعزيز الإستثمارات النوعية.

جدول رقم (11) تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض (2016-2019م)

صيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي بمدينة الرياض	القيمة بالريال السعودي	معدل التغير %
2016م	89,145	
2019م	102,211	15%

المصدر: الهيئة الملكية لمدينة الرياض – تقارير المرصد الحضري (الدورة الثانية والدورة الثالثة)

الشكل البياني رقم (10)
الناتج المحلي الإجمالي لمدينة الرياض (بالأسعار الجارية)

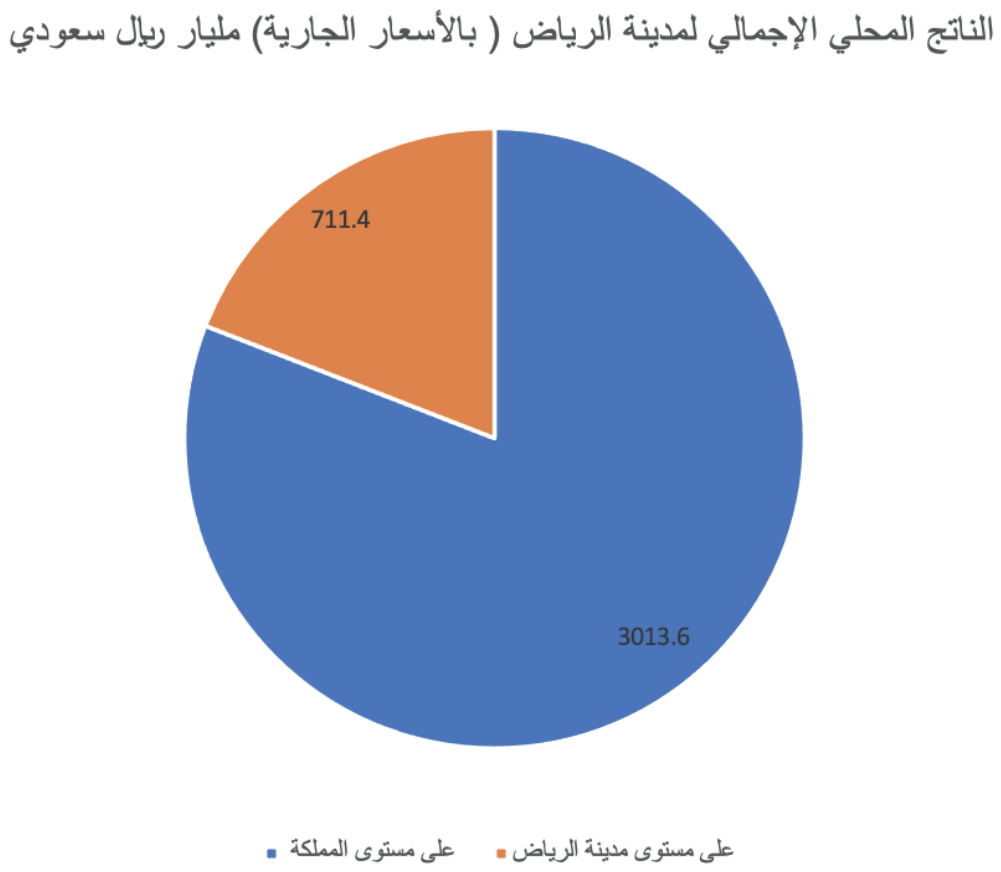

المراجـــع

أولاً: الدراسات والوثائق الرسمية والتقارير:

1.الهيئة العامة للإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي، العدد (55) 1440هـ/1441هـ (2019م)
2.الهيئة العامة للإحصاء – تقارير ومؤشرات عن الحسابات القومية والناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للأعوام (2015م -2021م).
3.الهيئة الملكية لمدينة الرياض – تقارير المرصد الحضري (الدورة الثانية والدورة الثالثة) (1434هـ -1438هـ)
4.الهيئة الملكية لمدينة الرياض – تقارير المرصد الحضري (الدورة الثالثة) (1441هـ -2019 م)
5.المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية -2020م (تقارير إحصائية)
6.مفاهيم أساسية لموضوع الناتج المحلي الإجمالي إعداد نرمين مجدي، صندوق النقد الدولي، 2021م. سلسلة كتيبات تعريفية.
7.غرفة الرياض، دراسة المكانة الإقتصادية العالمية للمملكة العربية السعودية وعاصمتها الرياض في ظل تطلعات رؤية 2030م، 2021م.
8.مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، دراسة وصفية، فبراير 2016م (مهند بن عبد الملك السلمان (جامعة الملك سعود)، أحمد بن بكر البكر (البنك المركزي السعودي))
9.صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم 21/210 لمشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية بتاريخ 8 يوليو 2021م
10.منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD – توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول العشرين.

ثانياً: المصادر الإلكترونية:

1.الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة العامة للإحصاء https://www.stats.gov.sa/ar
2.الموقع الإلكتروني الرسمي لرؤية المملكة 2030 gov.sa.vision2030.
3.Statista. (ستاتيستا هي شركة ألمانية متخصصة في بيانات السوق والمستهلكين)
4.منصة هارفارد بزنس ريفيو العربية بترخيص من المنصة العالمية Harvard Business Review، مفاهيم إدارية https://hbrarabic.com/